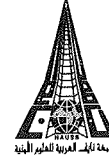


جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



الأبعاد العلمية والنفسية والاجتماعية

في تحكيم الأعمال العلمية

إعداد

أ.د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر



الرياض

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

## المحتويات

٣	مدخل الدراسة
٧	مباحث الدراسة
٧	مبررات اختيار المباحث
٨	آفاق الإبداع والجودة الشاملة
١٤	القيم الموجهة للتحكيم
١٨	العوامل التي تؤثر في استقبال المعلومات
٢٧	إعداد التقارير
٣٠	المراجع

## مدخل الدراسة

عرف التقويم بأنه العملية التي يتم بواسطتها إصدار الحكم على قيمة من القيم ، أو مجموعة الأفكار والأساليب التطبيقية باستخدام معايير ومستويات التقويم التي تحكم على كفاءة هذه العناصر ودقتها ، وأصالتها وجدواها والتتبع لأساليب التحكيم العلمي للدراسات والبحوث سواء المقدمة للترقية العلمية أو المطلوب نشرها في أوعية النشر العلمية ، ويلحظ مدى التفاوت في تناول مفردات البحث أو الدراسة من قبل المحكم .

ويعزى هذا التفاوت لأسباب عدة منها خلفية المحكم العلمية ، أو انطباعاته ، أو السياسة التي يضعها لنفسه مسبقاً عندما يطلب منه تحكيم بحث أو دراسة ، وغالباً يكون التحكيم وفق المعايير العلمية المتعارف عليها مقرونة برؤية أو توجه المحكم الذي يفسر تلك المعايير وفق انطباعاته أو سياسته التحكيمية ، وهذا نهج بعيد غالباً عن الموضوعية المطلوبة من المحكم .

وإن من أهم مقومات التحكيم القدرة على التفكير العلمي السليم الهادف والبعيد عن العشوائية بحيث يتم بناء الاستدلال على الحدود والقضايا التي تمثل المعنى والأفكار المحسوسة أو المجردة .

والمنطق ضروري لكل تفكير سليم غير أن هذا لا يعني أن على المحكم أن يكون على معرفة تامة بعلم المنطق ؛ بمعنى آخر ليس المنطق متطلباً رئيساً للاستدلال ، وهنا يمكن أن نشير إلى مراحل هامة يمر بها المحكم منها :

١- عندما يفكر المحكم تفكيراً استدلالياً فهو يسقط دلالة أو ينبه إلى عناصر أخرى في الدراسة أو البحث .

٢- المنطق ضروري للمحكم حيث يفكر ويبحث ويستقصي بصورة

واضحة تسهم في تنمية مهارة التفكير في الظاهرة التي يبحث في أسلوب معالجتها في البحث أو الدراسة .

٣- يتوصل المحكم من خلال التفكير المنطقي إلى الأسباب والعلل التي تكمن وراء الظاهرة متخذاً من الأدلة ما يساعده على الوصول إلى أفضل رأي .

وذكر كل من سلطان والعبيدي (١٤٠٤هـ) «أن موضوع علم المنطق هو دراسة الاستدلال، وهو عملية عقلية ينتقل فيها الفكر من مقدمه أو أكثر إلى ما يترتب عليها من نتائج». وقد استخدمت هذه الطريقة في التفكير منذ القدم وتطورت حتى أصبحت مهارة مقننة لها أصولها وقواعدها التي تعتمد على الأدلة المنطقية، ويلتزم هذا النوع من التفكير بشروط منها :

وقوع المحكم بين الاستقراء والاحتمال حتى ينطلق من كون صدق نتيجة الاستقراء هو صدق احتمالي؛ لذا لا بد من النظر في العلاقة بين السبب والنتيجة للوصول إلى المنهج الاستنباطي في التحكيم. وفي هذا الصدد تشير الأدبيات إلى أن المنهج العلمي - في التحكيم يستخدم الاستقراء مع إضافة الاستنباط؛ لذا فإن المحكم يدرك أن الباحث جمع بيانات تتعلق بمشكلة الدراسة وقام بتبويبها معتمداً على خبرته للوصول إلى الغرض الصوري الذي تستنبط منه نتائج تفسير الظاهرة، وفهم الظواهر المتعددة وإدراك العلاقة بينها.

ومن هذا المدخل يمكن للمحكم تطبيق الإجراءات التحليلية للدراسة أو البحث للوصول إلى مستوى الكفاءة العلمية؛ لذا لا بد من أن يدرك المحكم أن التحليل الموضوعي للبحث أو الدراسة بالأسلوب الاستقرائي يعتمد على أسلوب الباحث الذي قد وظف خصائص المنهج الاستقرائي أو

بعضها على النحو التالي :

١- استخدام الملاحظة والتجربة .

٢- استخدام الفروض بأنواعها ومستوياتها .

٣- استخدام التحقيق والتطبيق (الخبرة الحسية لتحقيق النتائج) .

٤- قد يستخدم البحث عن الأسباب أو لا يستخدمها .

٥- يستخدم الاستنباط الرياضي الفلسفي إلى جانب الخبرة .

٦- قد يقبل أو يرفض الاستقراء التقليدي كطريقة له في البحث .

٧- الاستقراء في المنهج العلمي المعاصر لا يشترط التحقيق التجريبي، لفروضه الصورية، وقد تكون خطوة التحقيق التجريبي غير مباشرة لكونها ممكنة في ذاتها .

لذا يتوقع من المحكم استعراض هذه الحقائق ومدى تشعب البحث فيها حتى يتسنى له فهم الظاهرة وأسلوب معالجتها من قبل الباحث .

قد يكون المطلوب تحكيمه ينهج الأسلوب الاستدلالي الذي يدرس القواعد والحقائق التي يصل من خلالها إلى الدلالات التي من خلالها يصل الباحث إلى تحليل الظاهرة ومناقشتها مناقشة علمية، أو بمعنى آخر لجوء الباحث إلى نوع من الاستقراء المناسب لمشكلة البحث حتى يصل إلى الحقائق المتعلقة بالمشكلة أو اللجوء إلى المنهج الاستنباطي ونتائجه المستخلصة من الفروض للوصول إلى حقائق مطلوبة برهنتها . وقد يستخدم الباحث الاستنباط كأساس للوصول إلى استنتاجات تابعة وبذلك يصل إلى سلسلة من الأفكار والحقائق على المحكم تتبعها والربط الموضوعي بينها وفق المنهج العلمي .

إلى جانب أهمية الاستنباط كأساس للوصول إلى الاستنتاجات حول الظاهرة، وهذا جانب من التكامل العقلي تنجلي حكمة المحكم في موازنة الدافعية التي غالباً ما يتولد عنها توتر داخلي رغم أن مثل هذا السلوك يمتاز بالاستمرار والتوجه نحو الحقائق.

والدوافع مجموعة الحاجات النفسية والاجتماعية وتحقيق الذات من خلال الأعمال العلمية حيث تغلب مثيرات داخلية وخارجية في سلوك الفرد واستجاباته ومن ثم قراراته. والعلم بحقائق الأمور ومقتضياتها من مبدأ الحكمة حيث إصابة الحق بالعلم والعمل. والحلم من سمات الحكيم حيث يتجلى ضبط النفس وتوجيهها نحو العقلانية في إصدار القرار والموضوعية في صياغته.

ومن الحكمة تمثل قول عماد الأصفهاني: (إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يوم، إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استعلاء النقص على جملة البشر).

## محاورة الدراسة

ينطلق موضوع الدراسة من كون البحث العلمي كما أشار إليه العبيدي (١٤٠٤هـ) هو تقرير شامل يقدمه باحث عن موضوع مشكلة اختارها ثم صدرت فكرة مخططة، فقام بتنفيذها حتى صارت نتائج مفسرة تدعمها الأدلة والأسانيد. والتقويم هو معرفة أو تحديد قيمة العمل العلمي، وهو تقدير الوزن الذي يشمل الجوانب الكمية والجوانب الكيفية. ولكل منهج بحثي أسلوب تقويمي محدد، حيث إن المنهج التقليدي الذي انتهج للبحث في استيفاء العمل العلمي لعناصر المنهج البحثي وآلية هذا الأسلوب محددة في معايير قياسية تشمل الظاهرة وأهميتها وأسلوب معالجتها ونتائج المعالجة.

أما الأسلوب العلمي الموضوعي للتحكيم فيشمل إضافة إلى عناصر الأسلوب التقليدي الخبرة والقيم النفسية والاجتماعية والمعرفية بمعنى آخر التقويم الكمي والكيفي للعمل؛ مع أهمية تحلي المحكم بالحكمة والرؤية والموضوعية في إصدار الأحكام.

لذا يمكن تلخيص محاور هذه الدراسة بالسؤال التالي: ما المعايير العلمية والنفسية والاجتماعية الواجب توافرها في المحكم؟.

## مبررات اختيار المحاور

- ١- وجود تباين كبير في تقديرات المحكمين لمستويات الأبحاث.
- ٢- التناقض في بعض تقديرات عناصر التقويم.
- ٣- تدخل العامل النفسي بشكل ملحوظ في تقديرات المحكمين.
- ٤- تدخل العامل الشخصي بشكل ملحوظ في تقديرات المحكمين.
- ٥- عدم تحري الدقة في اختيار المحكمين وفق المعايير المطلوبة.

## آفاق الإبداع والجودة الشاملة

يقصد بالإبداع هنا التقدم والارتقاء بالإنتاج العلمي والفكري وتلكم موهبة يمتلكها المبدع ولا يمكن أن تنزع منه . ولكن تخضع هذه الموهبة للتقويم حتى تستحق سمة الإبداع ، والمحكم في ظل هذا المفهوم هو مبدع ، كذلك يتحمل نتائج حكمه ، وإبداع المحكم يدعى إبداعاً مقابلاً ويطلق عليه كذلك حكم القيمة (Value Judgement) .

والدراسة أو البحث أمام المحكم المبدع بناء محدد له تفصيلاته الخاصة يتمحور حول ظاهرة معينة تعود إليها جميع جزئيات وعناصر البحث فهي معطيات تم تسجيلها وتنظيمها وتفسيرها ووصفها في إطار علمي معين لإظهار دلالاتها . وهنا تظهر الفروق بين المحكمين وتتضارب الآراء بينهم باختلاف أسلوب قراءاتهم للعمل العلمي ، فهناك القارئ النموذجي (الاجتماعي) ، وهناك القارئ الناقد ، والقارئ الضمني . والقارئ الناقد هو ذلك القارئ الذي لديه الإدراك الحسي ليجعل العمل العلمي موضوعاً لمعرفة محدودة ويرجعها إلى الذاكرة التي تمتلئ بالقوى والعناصر الفكرية القادرة على تقويم هذا العمل ، ولجوء القارئ الناقد إلى الإدراك الحسي لا ينبغي تفاعله من الجانب الجمالي للعمل ولا مع وجود مساحة نفسية وعقلية تتاح للوعي والخيال ، وهذه المسألة النفسية بين العمل العلمي والمحكم المبدع من إسهامات المحكم فهو القادر على إيجادها بحيث يكون وعيه للعمل يقطراً يغمس خبراته العلمية في العمل ، وهنا تبرز خبرة المبدع ومدى إجادته في تحكيم العمل العلمي ؛ في حين التأمل المجرد في التحكيم يجعل المحكم مجرد شاهد للعمل العلمي ، بينما التأمل الإيجابي يجعله مشاركاً في الإبداع

ويفجر فيه دلالات كامنة لا تتضح إلا بالقراءة الناقدة وتتجاوز رتبة مستوى التحكيم المعتمد على المعرفة المدونة ، مجرد الشرح والتفسير ، وفي هذا الصدد نستعرض عناصر التقويم التي وضعت في دليل تحكيم الأبحاث الميدانية في مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت وهي جديرة بالعرض .

### أصالة البحث وأهميته

ويقصد بها أن يكون / تكون:

- ١- فكرة البحث جديدة وليست تقليدية متواترة في بحوث كثيرة عربية وعالمية .
- ٢- مشكلة البحث حقيقية تعالج قضية مهمة جديرة بالدراسة وليست مشكلة مفتعلة .
- ٣- تحديد المشكلة واضحاً ودقيقاً .
- ٤- في البحث إضافة علمية في مجال التخصص .
- ٥- لنتائج البحث تطبيقات علمية أو مضامين تربوية ونفسية مفيدة .

وضوح الإطار النظري للبحث

ويقصد به أن يكون / تكون:

- ١- مقدمة البحث مرتبطة بعنوان البحث وتمهد لمشكلته ، فلا تخرج عن الموضوع الرئيسي للبحث .
- ٢- الإطار النظري مكتوباً بمنهج فكري واضح ، تظهر من خلاله شخصية الباحث وأسلوبه .
- ٣- الباحث اجتهد في ربط وتوظيف الإطار النظري بموضوع البحث وأهدافه من خلال صياغة أسئلة البحث أو فروضه على هدي من إطاره النظري .

- ٤- الدراسات السابقة مرتبطة بموضوع البحث ، وتفي بالغرض منها في عرض الجهود السابقة في الميدان على المستويات : المحلية والعربية والعالمية .
- ٥- للباحث رؤية في هذه الدراسات من خلال تحليلها والتعليق عليها وتقويمها ونقدها ، وبيان جوانب القصور التي يسهم بحثه في جبرها ، فتظهر أهمية البحث ومكانته العلمية .

### سلامة المنهج وملاءمته لموضوع البحث

ويقصد بها أن يكون / تكون:

- ١- عنوان البحث مرتبطاً بموضوعه ومشكلته .
- ٢- أهداف البحث متفقة مع عنوانه أو موضوعه .
- ٣- أسئلة البحث أو فروضه مرتبطة بأهدافه .
- ٤- أسئلة البحث أو فروضه يمكن الإجابة عنها من خلال إجراءات البحث .
- ٥- حجم عينة البحث وطريقة اختيارها مناسبة لتحقيق أهداف البحث ، فلا تكون الأهداف كبيرة والعينة صغيرة لا تمثل المجتمع الأصلي .
- ٦- إعداد أدوات البحث وتحليل بنودها وحساب ثباتها وصدقها قد تم بطريقة علمية ، بحيث يبين الباحث إجراءات إعداد أدواته والتحقق من ثباتها وصدقها ، وتحديد تعليمات تطبيقها وطريقة إعطاء الدرجات على كل بند .

### ملاءمة الأساليب الإحصائية

ويقصد بها أن يكون / تكون:

- ١- الأساليب الإحصائية مناسبة لتحليل البيانات والإجابة عن أسئلة البحث أو التحقق من صحة فروضه .
- ٢- الاستدلالات الإحصائية دقيقة وليس فيها تجاوزات أو مبالغت .

### الاتساق في تحليل النتائج

ويقصد به أن يكون / تكون:

- ١- عنوان كل جدول مناسباً لمحتواه بدقة .
- ٢- بيانات كل جدول وافية لتحقيق الغرض منه ، فلا تذكر بيانات ليست ضرورية ولا تحذف بيانات ضرورية .
- ٣- نتائج كل جدول مرتبطة بأسئلة البحث أو فروضه ، فلا يوضع جدول لا يرتبط بالأسئلة أو الفروض ولا يوضع سؤال أو فرض ليست له إجابة في النتائج ، ولا يكون ترتيب الجداول مختلفاً عن ترتيب الأسئلة أو الفروض .
- ٤- تحليل النتائج قد أجاب عن جميع الأسئلة أو الفروض ، فلا يتجاهل الباحث الإجابة عن أحد الأسئلة ، ولا يتشعب في التحليل إلى الإجابة عن سؤال أو فرض ليس له وجود في البحث .
- ٥- عرض النتائج دقيقاً وخالياً من الأخطاء العلمية .

### الدقة في مناقشة النتائج وتفسيرها

وقصد به أن يكون / تكون:

- ١- الباحث ناقش جميع النتائج وفق أسئلة البحث وفروضه ، فلم يترك

نتيجة أو سؤالاً أو فرضاً دون مناقشة عميقة .

٢- المناقشة ربطت نتائج البحث بنتائج الدراسات السابقة، وبينت ما بينها من اتفاق أو اختلاف، وفسرت ذلك في ضوء الخبرة والنظريات العلمية واجتهادات العلماء .

٣- تفسير النتائج مستنداً إلى الدليل العلمي أو العملي الميداني، وبعيداً عن التعصب أو السطحية أو اللامنطقية .

٤- استنتاجات الباحث وأحكامه موضوعية، وبعيدة عن الانطباعات الشخصية أو التعميمات التي ليس لها أساس علمي أو المبالغات في الأحكام .

٥- توصيات البحث مرتبطة بالنتائج والتحليل والمناقشة، ومحددة بطريقة إجرائية، فلا تكون توصيات عامة لا تستند إلى نتائج البحث، ولا مثالية يتعذر الأخذ بها .

### سلامة اللغة ووضوح العبارات

ويقصد بها أن يكون / تكون:

١- الباحث كتب تقريره بلغة سليمة إملائياً ونحوياً وطباعة .

٢- عبارات التقرير سليمة التراكيب، واضحة المعاني، دقيقة البناء، بعيدة عن الحشو والكلمات الغامضة والاستطرادات الكثيرة، أو الجمل الطويلة أو الجمل الناقصة غير مكتملة المعنى .

جودة أسلوب عرض البحث:

ويقصد بها أن يكون / تكون:

١- عناصر البحث مسلسلة منهجياً (المقدمة - الإطار النظري - المشكلة -

الهدف - الأسئلة أو الفروض - العينة - الأدوات - النتائج - الاستنتاج - التوصيات - المراجع - الملاحق) .

٢- الباحث حقق التوازن بين عناصر البحث، فلم يتوسع في عنصر على حساب عنصر آخر، ولم يسهب في الإطار النظري على حساب الجانب العلمي .

٣- أفكار الباحث مترابطة وعباراته متسلسلة حول كل عنصر، فلا ينتقل من فكرة إلا بعد تكملتها وتوضيحها وربطها بما قبلها وما بعدها .

٤- للباحث رؤية واضحة في البحث تظهر في أسلوبه وقناعاته الفكرية بما قدم من أدلة وتفسيرات .

٥- الباحث ملتزماً بالأسلوب العلمي في عرض البحث، فلا يستغرق في استدلالات أدبية ولا ينحو منحى الكتابة الصحفية أو التعبيرات الانفعالية أو الأحكام المتسرعة .

٦- تقسيم تقرير البحث إلى عناصر وفقرات وجمل متسقاً مع موضوع البحث وفكرته فقد وضع الباحث عناوين العناصر الرئيسية في الوسط والعناصر الفرعية في الجانب، وربط كل فقرة بفكرة، وكل جملة بمعنى، ولم يغفل عن التدرج والترابط بين العناصر والأفكار والجمل .

### كفاية المراجع وصحة التوثيق

ويقصد بها أن يكون / تكون:

١- المراجع كافية لتغطية جميع عناصر البحث .

٢- الباحث رجع إلى مراجع أصلية في موضوع البحث .



٣- الباحث رجع إلى مراجع حديثة في موضوع البحث نشرت خلال السنوات العشر الأخيرة .

٤- الباحث وثق معلوماته في البحث بدقة ، فأشار إلى المراجع التي رجع إليها ، ولم يكتب مرجعاً في قائمة المراجع لم يستفد منه في البحث ، ولم يدون مرجعاً في المتن غير مدرج في القائمة .

٥- الباحث قد التزم بالطريقة العلمية في كتابة المراجع فكتب بيانات كل مرجع في القائمة وفق الأصول العلمية .

والعلوم مهما اختلفت ميادين البحث فيها وفي مناهجها تسعى إلى الفهم والتفسير والتحكم بالظواهر المختلفة ، وضبط المتغيرات للوصول إلى العلاقات التي تربط ظاهرة معينة بمسبباتها ، ومن هنا يأتي دور المحكم في دقة إصدار حكمه التقويمي عند تحكيم الأعمال العلمية بأسلوب علمي دقيق قائم على ضوابط علمية موضوعية ومنطقية تتناسب مع طبيعة البحث وطريقة تناوله لموضوعه .

### القيم الموجهة للتحكيم

يذكر زكريا لال (٢٠٠٢م) أن للقيم أبعاداً فلسفية ونفسية وأيديولوجية واجتماعية . والقيم تعني تحقيق جوانب الصواب والخطأ في سيرة الإنسان بصفته فرداً يتأصل من أجل تحقيق ذاته . وطالما أن عملية التقييم وإصدار الحكم على عمل ما تتم باستخدام أدوات وأساليب مناسبة فإن الجانب القيمي في هذا الإجراء يلعب دوراً فاعلاً ٤١ : ثلاثاً هم كحتلال حارمي ف والمعالجة ، والمخرجات ، والحكم على المخرجات رأي مهني يعتمد على المعرفة والخبرة والبيانات بمعنى أنه ليس تخميناً عشوائياً ولا حكماً ارتجالياً غير قائم على أسس ومعايير علمية ، وهنا يبرز دور القيم التي يتمثلها المحكم ليكون حكمه موضوعياً .

وللقيم دور فاعل في تحديد شخصية وتوجهات المحكم وسلوكه حيث إن الشخصية الإنسانية تتحدد بعوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية ويمكن أن يعرف المحكم من خلال نسقه القيمي حيث تتضح التبريرات لقراراته وتمثل إطاراً مرجعياً يحكم على تلك القرارات ويفسرها . ومن القيم التي يمثلها المحكم الأمانة والصبر ، والدقة والعدل ؛ كما أن للقيم وظائف وقائية وإغائية وعلاجية ؛ لذا فمنظومة القيم التي يتبناها المحكم تلعب دوراً في مواجهة المواقف وتحليلها وتمكنه من اتخاذ قراراته وفق قيم يؤمن بها .

والقيم قوى تحدد أوجه النشاط البشري وتعمل على تكيف الفرد عملياً ومهارياً ووجدانياً مع المتطلبات الاجتماعية من خلال الدافعية لتحقيق الحاجات الشخصية والتكيف الاجتماعي .

ولما كانت إنتاجية الفرد تعتمد على عوامل نفسية وعضوية واجتماعية ورصد تلك العوامل مدعاة إلى الوصول إلى القرارات الصائبة . وحيث إن علم النفس مرتبط بالفرد والجماعة وبالظروف المحيطة بهم ، فإن تناول هذا الجانب في إستراتيجيات التحكيم العلمي يعزز تلبية أسس أسلوب النظم وبها يتم ربط الجوانب النفسية في مستوى الإنتاج للفرد لأن القدرات الذاتية داعم أساسي في مستوى فاعلية الفرد وإنتاجيته .

والقدرات الذاتية في مجال تحكيم الأعمال العلمية مردها إلى الذكاء . وفي الواقع إن الذكاء مدعاة إلى الوصول إلى القرارات الصائبة المبنية على الفهم الجيد لموضوع البحث أو الدراسة ، وفي المجال التحكيمي ينظر إلى الذكاء المنطلق إلى الإبداع عندما يوظف المحكم الذكي مهاراته في تحليل وتقييم العمل العلمي ، و من المجال التحكيمي كذلك يمكن الأخذ بما أشار إليه «فريمان» أن الذكاء ينطلق من ثلاثة منطلقات هي :

- الأساس العضوي للذكاء : وهو ارتباط الذكاء بالطاقة العضوية التي مردها التكوين العضوي للفرد .

- الأساس الاجتماعي للذكاء : وهنا تبرز أهمية التفاعل الاجتماعي بجميع جوانبه المعرفية والمهارية والقيمية .

- الأساس النفسي للذكاء : حيث يعزى الذكاء إلى قدرة المحكم على استيعاب العمل العلمي والتكيف مع أبعاده والتفكير المجرد في تقييمه .

والقدرة على التفكير الابتكاري في مجال التحكيم تعتمد أساساً على القدرة على التفكير غير العادي الذي يتسم بالتفكير الكمي والتفكير الكيفي ، والتفكير الكمي يعتمد على الطلاقة في عملية التفكير ذاتها ، والمحكم الذي لديه القدرة على أن يعطي أكبر عدد من الأفكار السليمة تجاه العمل العلمي ، وفي فترة زمنية معينة ، لديه فرصة كبيرة لوجود أفكار ذات قيمة مفيدة وابتكارية .

التفكير النوعي يعتمد على المرونة في عملية التفكير ، والمرونة تعني البعد عن النمطية ، وعندها يتمكن المحكم من إعطاء آراء متنوعة لا تخضع لمعيار واحد ، وهنا يمكن أن يلتقي بفكره مع فكر الباحث ويتمكن من تقييم العمل الموكل إليه .

يتم إصدار الحكم الصائب كذلك وفق ما يدركه المحكم من مبادئ ومفاهيم وحقائق تتعلق بموضوع العمل العلمي . والإدراك الحسي عبارة عن عملية نشطة ومتواصلة ؛ لذا عندما يتعرض المحكم لمفهوم معين كان المؤمل أن يقوم باختيار جزء مما تعرض له ومن ثم يقارنه مع ما لديه من كم معرفي في الذاكرة ، وهو بذلك يلجأ إلى استعراض سريع لمعلومات أخرى يختار من خلالها بنية معرفية في الذاكرة ليقوم بمقارنة ما يدركه مع مخزونة الفكري .

لذا ، يتصف الإدراك الحسي بأنه منظم لكون المحكم يقوم بتكوين أنماط متكاملة وذات معنى من الأشياء والأحداث والأفكار .

والإدراك نسبي من منطلق قيامه بأداء وظيفته عن طريق المقارنة ، فهو يوجه انتباه المحكم للجوانب الشكلية ويتذكرها أكثر من التفاصيل ، وبالتعمق في الإدراك يمتد تأثيره إلى تكوين المفهوم كما أن لمبدأ التقارب زمنياً أو مكانياً والعلاقات الزمنية والمكانية في موضوع العمل العلمي أهمية خاصة في الإدراك الحسي ، لأن التقارب غالباً ما يفرز الإدراك الحسي للسببية ، وفيها يعقب مفهوماً لصيغة أو حدث ويمثل في ذلك العلاقة بين السبب والنتيجة التي تقرب للمحكم الحقائق التي يعتمد عليها في إصدار حكمه .

وإن اختلاف المعلومات في المنظومة البحثية تؤدي إلى فصل الأفكار في الإدراك الحسي . لذا تؤدي مضاعفة الاختلاف إلى تفسير عملية التمييز . ويوصى في هذا الصدد أن يبدأ المحكم بالعناصر أو الأمثلة أو المفردات الأكثر اختلافاً فيما بينها ثم ينتقل إلى العناصر ذات الاختلافات الضئيلة . ويتمكن المحكم من هذا الإجراء وفق معايير عضوية ونفسية واجتماعية منها :

١- القدرة على التحليل البصري ، مهارة القراءة .

٢- القدرة على الإنصات (التفكير والإدراك) .

٣- الحالة الصحية للمحكم .

٤- الحالة النفسية للمحكم (الاضطرابات ، والانفعال ، الدافعية) .

٥- الوضع الاجتماعي للمحكم .

٦- السلوك الاجتماعي (التجاوب مع المؤثرات الاجتماعية).

٧- العوامل البيئية (أكاديمية أو غير أكاديمية).

٨- العوامل الثقافية (الأمانة العلمية ، والحقوق الفكرية).

٩- الوضع الاقتصادي (المؤثرات الاقتصادية).

١٠- المستوى التعليمي والوظيفي (التفاوت العلمي بين المحكم والباحث).

## العوامل التي تؤثر في استقبال المعلومات

استقبال المعلومات من قبل المحكم عن طريق قراءة البحث تتضمن ثلاثة

عوامل:

- اختيار البيانات .

- تفسير البيانات .

- إعطاء الحكم عليها .

أ- اختيار البيانات

تختار البيانات الهامة من قبل المحكم ويتجاهل غير الهام منها ، ولتحقيق هذا الإجراء يقوم المحكم بعمل التصنيفية ، وهذه العملية معقدة لكونها تمر من خلال سياق معرفي وآخر عاطفي ومعرفتنا بمدى التعقيدات والصعوبات التي تتضمنها عملية الاستنباط تؤدي إلى تبني فكرة «نموذج المصفاة المعدل» طريقة للتفكير في عملية الاختيار بين هذا النموذج . وغيره . يرتب المحكم مصادر البيانات المتنافسة وفق أولويات معينة ثم يوليها اهتمامه ، بينما يلاحظ في الوقت نفسه مصادر بيانات قد يهتم بها دون أن يعي ذلك .

وقد يواجه المحكم مشكلة الاختيار نتيجة تداخل البيانات والسرد العشوائي للحقائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها من قبل الباحث بحيث يجد المحكم نفسه أمام كم هائل من البيانات المتناثرة في ثنايا الدراسة تحول دون قدرته على تصنيفها وتحديد أولوياتها حتى يتمكن من رسم مراحل إصدار الحكم عليها .

والأسلوب التقليدي لتحديد تلك البيانات العودة إلى المعايير العلمية المتمثلة في عناصر التقرير وعلاقتها بخطة البحث ، التي تتمثل في هذه العناصر التي يحددها الجدول التالي :

جدول عناصر التقرير وعلاقتها بخطة البحث

الأقسام الرئيسية للتقرير الأقسام الفرعية للتقرير خطوات البحث العلمي

١- المقدمة

أ- الغرض من الدراسة .

ب- مراجعة البحوث السابقة .

ج- الفروض (النتائج المتوقعة) .

\* تعريف المشكلة وتحديد لها .

\* مراجعة ما يتعلق بالمشكلة من بحوث وأدبيات سابقة .

\* صياغة الفروض أو الأسئلة .

\* تحديد خطة تهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بالمشكلة

والفروض .

\* جمع البيانات .

\* تحليل البيانات والنتائج .

\* تفسير النتائج من أجل الحصول على خلاصات ترتبط بالمشكلة وفروض البحث .

٢- منهج الدراسة

أ- تحديد العينة .

ب- تحديد الإجراءات .

ج- أدوات البحث .

٣- النتائج

أ- الإحصاء الوصفي .

ب- الإحصاء الاستدلالي .

٤- المناقشة والخلاصة

أ- ذكر النتائج الهامة .

ب- الخروج بخلاصات أساسية ومضامين بحثية .

ب - تفسير البيانات

يعتبر تفسير البيانات وجهاً آخر لاستقبال المعلومات ، والتفسير العلمي الموضوعي للبيانات من قبل المحكم يحدد مدى أهمية كل كلمة وجملية مناسبة وإضاءة ومحدث ، وكيفية الاستجابة لها باعتبارها حقيقة أو خيالاً ، هزلاً أو جدلاً ، جديدة أو قديمة ، معارضة أو متفقة .

وإن قيمة المعلومات التي يستخلصها المحكم من العمل العلمي المراد

تحكيمه تتوقف على القواعد العلمية التي انتهجها الباحث لمعالجة البيانات .

ويعتمد تفسير البيانات على عدد من العوامل منها :

- البيانات نفسها .

- القواعد التي يتبعها المحكم لتفسير هذه البيانات .

- مصدر البيانات .

١٢- موملعلما مذهباهلثقمي تلامهيقلا - بالنسبة للدراسة أو البحث .

ج - إعطاء الحكم :

وتشير الأدبيات إلى أن البيانات تدخل في الدراسة من خلال طريقة أو طرائق اتصال متعددة وتبقى مهارة الباحث في تنظيم البيانات وفق الأفكار التي تحملها لدعم بحثه ، وعندما يختار المحكم بيانات حسية بالتحديد لإجراء عملية التحكيم وإعطاء الحكم يبدأ في تفسير رموزها وفق القواعد التي تعلمها وتعود عليها ، وتصبح من العوامل التي تؤثر في استقبال معلومات المحكم نفسه الذي يمتلك مجموعة من العناصر المعقدة تعمل مجتمعة لتؤثر في قراره ، وفي اختياره للبيانات التي يهتم بها ويبحث عن كيفية تفسيرها والاحتفاظ بالمعلومات التي تنتج عنها . ومهما تكن طبيعة البيانات وأسلوب ترابطها وصيغها فإن المحكم الحدق يمتلك قدرة تفسيرها من خلال التركيب العام للبحث ويتسنى ذلك للمحكم عندما يتتبع أسلوب النظم في البناء الفكري لقراره ما يسهل عليه تدليل القوى والعناصر المترابطة في البحث مهما كانت فلسفتها أو تعقيد تركيبها . ولأن الحكم في جميع الحالات نسبي فإن انتهاج أسلوب النظم المنطلق من تحديد هدف البحث يرفع نسبة مصداقية قرار التحكيم .

ولتحقيق هذا التوجه لا بد من أن يهتم المحكم بموضوع العلاقة الارتباطية لمقررات البحث مثل العلاقة التتابعية التي يرتبط بها كل مفردة أو أكثر ارتباطاً تتابعياً وفقاً لخاصية يدركها المحكم الخدق .

كذلك علاقة الجزء بالكل عندما تكون كل مفردة جزءاً مكماً للمفردة الأخرى وعلى المحكم تحديد خطوات القرار بواسطة جمل البناء بمهارة التمييز أو التصنيف ومن هذا المنطلق يمكن للمحكم رسم خطة عملية وعلمية وموضوعية لتحليل المعلومات وإصدار القرارات وفقاً لهذا الإجراء .

وقد أشارت «يرنت» إلى أن العوامل التي تؤثر في استقبال المعلومات يمكن تحديدها على النحو التالي :

- الفرد:

- الحاجات .

- الاتجاهات والعقائد والقيم .

- الأهداف .

- القدرات .

- الاستخدام .

- أسلوب الاتصال .

- الخبرة والعادة .

- البيانات:

- النوع .

- الحالة .

- صفاتها .

- ترتيبها .

- جدتها .

- المصدر:

- القرب .

- الجاذبية .

- التشابه .

- المصداقية والخبرة .

- الدافع والقصد .

- طريقة العرض .

- المكانة ، القوة ، السلطة .

- البيئة:

- السياق والموقف .

- التكرار .

- الثبات والانتظام .

- التنافس .

وتؤدي الجوانب الشخصية والاجتماعية دوراً هاماً في تحليل واختبار البيانات وتفسيرها وإصدار الحكم عليها من قبل المحكم .

وقد عمل على محاولة تجنب هذه التأثيرات باستخدام وسائل تحكيمه

محددة لتحاكي سيادة وجهات النظر في العملية التحكيمية مبنية على أهمية وجود صلة مباشرة بين العناصر والظواهر التي يتم إشباعها بحثاً وتقنياً وبين نوع الدراسة أو البحث ومصادر المعلومات التي يسعى إليها الباحث .

وهناك أسباب قوية تدعونا للاعتقاد بأن موضوع الدراسة أو البحث ومعالجة المعلومات المتعلقة بهما لا تربطهما صلة ثابتة وجامدة ، ولكنها تتغير بتغير الظروف والمراحل التي يمر بها البحث أو الدراسة ، ويصاحب هذا الاعتقاد مجموعة من الاتجاهات المحددة في استقبال وتحليل المعلومات ، ما يتطلب تحرير اتجاهات المحكم واستقلالها عن الذات وتغليب الأفضلية والآراء المسبقة حول العمل العلمي لها أثر في استقبال البيانات وتحليلها ومن ثم الحكم عليها . رغم أن الكثير من المحكمين يفضلون التفسيرات في الدراسات التي تؤيد وجهة نظرهم أكثر من التي تخالفها .

وتلعب القيم دوراً فاعلاً كمبدأ أساسي يتمثل به المحكم يتحدد من خلاله ما ينبغي عمله ، وما لا يجب المضي فيه ، والقيم مثلها مثل الاتجاهات والمعتقدات تؤثر تأثيراً بالغاً في القرارات التي يتخذها المحكم ، ولا يمنع ذلك أن تكون هناك حالات تفسر فيها البيانات التي تتعارض مع اتجاهاتنا ومعتقداتنا وقيمنا ولا نؤيدها ، وقد يهتم المحكم بمثل هذه البيانات أكثر من اهتمامه بتلك التي تؤيد وجهة نظره . وقد يهتم المحكم اهتماماً خاصاً ويبدل جهداً مضاعفاً في تقييم أعمال علمية لأشخاص لديهم قيم ومعتقدات تختلف عما يؤمن به المحكم سعياً إلى محاولة تغيير وجهات نظرهم .

لذا كثيراً ما يقضي المحكم وقتاً في التفكير في تلك الأعمال العلمية والأشخاص الذين يقومون بها وهنا يبرز دور الذات ودور الحكمة في التحكيم . وللخروج من هذا المأزق لابد من تحديد الهدف من التحكيم

وسبل تحقيق هذا الهدف . فالأهداف تؤدي دوراً أساسياً وهاماً في توجيه عملية معالجة المعلومات والحكم على العمل العلمي ، فالمحكم لابد من أن يدرك اتجاهات الباحثين ومعتقداتهم وقيمهم إدراكاً تاماً إلى جانب أن يعي تماماً الأهداف التي يسعى لتحقيقها .

فعندما يقرر المحكم تحقيق الهدف باتباع خطة تحكيمية معينة فإن هذا الهدف يوجه انتباهه إلى رسائل معينة في العمل العلمي ويصرفه عن الاهتمام بغيرها . رغم أن الأشياء والأشخاص والأحداث والأنماط الفريدة أو الجديدة تلفت أنظارنا أكثر من تلك التي اعتدنا عليها وألفناها وتوقعنا وجودها ولكن بالقدرات الخاصة يمكن تجنب هذه المؤثرات في الحكم على العمل العلمي .

وإن القدرات التي يتمتع بها المحكم مثل الذكاء ، والخبرة السابقة في موضوع البحث والقدرة اللغوية لها أثر قوي في اتخاذ القرارات الصائبة ، وقد يكون الشخص الموكل إليه تقييم البحث أو الدراسة على قدر كبير من الذكاء ولكن جهله بالأبحاث وقلة معرفته في أسبابها ومصطلحاتها قد يؤثر على اهتمامه ومتابعته وتذكره للأدبيات المتعلقة بالبحث أو الدراسة التي يمكن الرجوع إليها ولو ذهنياً لتكتمل الصورة أمام المحكم قبل اتخاذ القرار .

فالمحكم المتمكن اكتسب مع الوقت الخبرة التي ينمي من خلالها اتجاهات وعادات معينة في التفسير والمعالجة للمعلومات فاذا تعرض المحكم لدراسة أو بحث فإن خبرته السابقة وعاداته في ممارسة عملية التحليل والمعالجة تكون نتيجة لهذه الخبرات .

ولمصادقية المصدر - وهو هنا الباحث - دور هام في قراراته المتعلقة بالحكم على العمل العلمي حيث يتمتع بعض الباحثين بالمصادقية والكفاءة فتحليل البيانات الصادرة عن علماء من الطب أو المحاماة أو أساتذة الجامعات

تعتبر أجدر بالاهتمام من تحليل البيانات وتفسيرها الصادرة عن غيرهم من الفئات، وأهم القرارات الصادرة عن المحكمين لها صلة وثيقة بمصادر البيانات الشخصية، لذا نلاحظ أن قرارات التحكيم ذات صلة بمصدر المعلومات ومن مفردات المصدر، والقرب، والتشابه، والدافعية، والمكانة، والسلطة، والجاذبية، والمصادقية، وطريقة العرض والقوة.

وللطريقة التي تنظم فيها البيانات في عرض العمل العلمي دور يؤثر في الطريقة التي تلفت انتباه المحكم وتجعله يستجيب لها. وقد استعرضت حالات كثيرة في التنظيم لبلوغ درجة الإقناع لتحديد الطريقة التي تنظم بها الأفكار والآراء بحيث تؤثر على أسلوب التحكيم وزادت الأبحاث التي أجريت على معالجة المعلومات من معرفتنا بهذا المجال.

فمن نتائج هذه الأبحاث أننا عندما نستعرض مجموعة من الحقائق فإننا نهتم أكثر ما نهتم بالجوانب التي نراها ونذكرها وتصبح في ذاكرتنا والجوانب أو الأشياء البعيدة عن اهتماماتنا تستقر في ذاكرتنا ولكنها في الذاكرة قصيرة المدى.

لذا ينهج الباحث إلى ترتيب البيانات والعناصر في صور أو فقرات مكتوبة في تقرير يسعى من خلاله أن يكون له أثر واضح على الانطباع العام لدى المحكم. لذا وضعت معايير علمية لكتابة التقارير أو نتائج الأعمال العلمية مبنية على تلك الحقائق العضوية والنفسية والاجتماعية حتى يتسنى للمحكم انتهاج الموضوعية في تقييمه للعمل العلمي.

## إعداد التقرير

البحث العلمي دراسة تتناول ظاهرة معينة من جميع وجوهها، أو من جانب محدد، وتكون عادة على شيء من الاتساع والشمول بأسلوب علمي منتظم، سعياً للوصول لاكتشافها أو تحديد علاقاتها بظواهر أخرى.

ومن هذا المنطلق يسعى المحكم إلى تلمس الإجراءات العلمية المحققة لهذا المفهوم ومنهج البحث هو مجموعة القواعد والإجراءات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف بحثية في إطار ما اعتاده المتخصصون في منهجية البحث الخاصة بموضوعه. لذا يعول على الباحث الأخذ بالشروط التي يجب توافرها في البحث عنها.

ومن الإجراءات التحكيمية التي ينتهجها المحكم إجراءات ذات علاقة مباشرة في تحقيق أهداف العمل العلمي ومنها:

### ١- المنهج العلمي (Methodology)

المنهج العلمي هو مجموعة القواعد والإجراءات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف بحثية في إطار ما اعتاده المتخصصون في منهجية البحث العلمي بموضوعية، ويركز في هذا الجانب على:

- مدى دقة تحديد مشكلة البحث.
- مدى ملاءمة مجتمع الدراسة ودقة اختيار عينة البحث.
- مدى صحة تساؤلات أو فرضيات البحث ووضوحها.
- مدى صدق وثبات أداة جمع البيانات.
- مدى توظيف النظريات والدراسات السابقة ذات العلاقة.

- مدى صحة اختيار وتطبيق أساليب تحليل البيانات .

- مدى دقة وموضوعية النتائج والتوصيات .

ولأن البحث العلمي يشمل مجموعة النشاطات التي تعتمد المعارف والخبرات والأفكار كمدخلات، وتحكمها منهجيات وأساليب وبروتوكولات تستخدم وسائط تنفيذية، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة أو هي توسيع لمعرفة قائمة، أو تقنية أو تطوير لمنتج أو نظام متداول، أو اكتشاف جديد أو مجموعة من المخرجات (الشريفة، ١٩٩١م). فإن المنهج العلمي يقتضي من المحكم أن يطبق معايير المنهج العلمي على الدراسة أو البحث المراد تحكيمه في ضوء خصوصية الموضوع أو خصوصية مشكلة الدراسة .

## ٢- التوثيق

التوثيق استخدام الأدلة (العلمية والنقلية) من مصادرها لزيادة قوة الفكرة المعروضة والبرهان عليها . ويتم التوثيق بالإشارة إلى مصدر المعلومة في متن النص أو في الهامش ؛ تأكيداً للأمانة العلمية، وتأكيداً للفكرة أو مضمونها . وكل هذا يؤكد أن الباحث لا يمكن أن يستغني عن الاستشهاد المرجعي ؛ لأنه عدته في أي بحث يقوم به .

وهناك عدة طرق في عملية التوثيق أو الاستشهاد المرجعي ، وإن اتبعتها خيار حر للباحث ؛ يمكن عليه الاستمرار والثبات والتوحيد في الطريقة التي يتبعها دون مزجها بطرق أخرى .

إلا أنه على الباحث أن يلتزم بالطريقة التي تشترطها بعض الجهات لنشر منشوراتها ومؤلفاتها أو التي تشترطها بعض الجامعات في بحوثها ورسائلها الجامعية .

وهنا يأتي دور المحكم في تحديد مدى التزام الباحث في شروط التوثيق من حيث :

- استخدام أسلوب موحد في التوثيق .

- تطابق المراجع في كل من المتن وفهرس المراجع .

- استخدام الأسماء كاملة دون الاكتفاء بمختصراتها التي قد توقع القارئ في الالتباس .

- استكمال بيانات المراجع وبطريقة موحدة تشمل عنوان المرجع ، اسم المؤلف ، دار النشر ، الطبعة ، سنة النشر ، مكان النشر . . . .

- مراعاة المعايير الدولية المستعملة في ترتيب بيانات المراجع وعلامات الترقيم الفاصلة بينها .

- استخدام المختصرات المتعارف عليها في ذكر بيانات المراجع بدقة وبطريقة موحدة .

ومع ذلك كله يظل الباحث بشر والمحكم بشر والكمال لله سبحانه وتعالى ، وما الإجراءات المتخذة في هذا الشأن إلا لتحري الموضوعية في الطرح والنقاش ومحاولة إيجاد التكامل الموضوعي للدراسة أو البحث والاجتهاد في هذا الجانب محمود ، والقائمون عليه مثنى دورهم وإسهامهم ومنطلقات جهدهم نحو المصلحة العامة وإشاعة المعرفة . . . . والله المستعان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أ.د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر



## المراجع

- رجاء أبو علام ١٤١٠هـ، مدخل إلى مناهج البحث التربوي، الرياض.
- زكريا لال (١٤٢٢هـ)، انهيار القيم، مكتبة العبيكان، الرياض.
- سلطان، حنان عيسى، غانم العبيدي ١٤٠٤هـ، أساسيات البحث العلمي، دار العلوم، الرياض.
- الشاعر، عبد الرحمن (١٤٢٢هـ)، تقنية الاتصال والمعلومات، دار ثقيف للنشر، الرياض.
- المجلة التربوية، دليل المحكم، جامعة الكويت.